في ذلك الحرب) و«مذهب بناء القوة» و«مذهب القتال». وهذه المذاهب تشتق من خلال عملية الدمج بين عاملين: المعطيات الجيو ـ استراتيجية للدولة، والقيم الايديولوجية؛ حيث يشكل هذان العاملان المحور المبدئي في الفكر الامني ـ العسكري.

على الصعيد التطبيقي، بالنسبة الى اسرائيل، ينفي كوبر ان يكون لاسرائيل مذهب «أمن قومي» رسمي. ثمة اجزاء لفكر عام، ومبادىء في سياقات مختلفة، لكن لا يوجد مذهب مبلور. أما التطلع الى بلورة مذهب «أمن قومي»، فيقتضي ـ حسب رأيه ـ ايجاد معالجة لعدد من المسائل المركزية الآتية:

- ايجاد حلول للتخلّف الكميّ والمادي الاساسي لاسرائيل، بالنسبة الى اعدائها العرب. وهذا المعطى يستلزم خلق افضلية نوعية في مجالات مركزية للقدرة.
- خلق نظام عسكري واجتماعي ـ اقتصادي، مدمج، يعزز فيه الاقتصاد والمجتمع والجيش، أحدهم الآخر، سواء في زمن الهدوء أو الطوارىء.
- خلق أدوات غير أمنية مساعدة لتعزيز الأمن: تسويات سياسية؛ ترتيبات أمنية؛ ردع؛ تأمين دعم دولي سياسي ـ اقتصادي ـ عسكري قبل الحرب، وفي سياقها.
- بلورة معايير لتطوير، ودمج، نظم أسلحة اساسية بصورة ذاتية.

والشيء ذاتـه يمكن ان ينطبق على مذهب الأمن؛ اذ لم تتم صياغة مذهب أمن اسرائيلي صريح ومبلور، للاسباب التي حالت دون ايجاد مذهب «أمن قومي». وهو يعتقد بأن صوغ مثل هذا المذهب، في ما يتعلق بمعضلة الكمية والنوعية، يفترض القدرة على توفير رد عسكري ملائم، في ظل معطيات التجانس الكمي، وذلك من خلال إملاء مسارات للحرب تحرم العدو من التعبير عن طاقاته الاحتمالية الكمية كاملة في الحرب. والتصور الامثل لهذا المسار يتم في اطار القالب الثلاثي التقليدي الذي يشمل الردع، والانذار، والحسم؛ وبناء القوة يجب ان يضمن هيمنة هذه العناصر الثلاثة.

وعـلى ذلك، فان مذهب بناء القوة ينبغي ان يتم على ثلاثة مستويات: المستوى الاستراتيجي، والمستوى العملاني، والمستوى التكتيكي. على المستوى الاول، يتم تحديد اسلوب البنية، والتنظيم، وترتيب سلّم الاولويات، وكذلك تتحدد معايير حجم الجيش، والنسبة بين الجيش النظامي وقوات الاحتياط. وعلى المستوى العملاني، تتم معالجة نوعية المعدات، ووسائل القتال، والدمج بين القوات والاسلحة. أما على المستوى التكتيكي، فيتمحور بناء القوة في الخلية الاساسية، أي حول التشكيل. ويتأثر مذهب بناء القوة، اخيراً، بمذهب القتال؛ حيث يتوجب التكيف مع التطورات التكنولوجية، وينبغي توفير رد فكري يستمثر مزايا استغلال القوة الى الحد الاقصى، ويقلل من تأثير التكنولوجيا ومذهب القتال لدى العدو.

وهكـذا، يأتي بعد ايضاح مساهمة النظرية، والمذهب، دور التخطيط، الذي يشكل لبّ عملية بناء القوة العسكرية، حيث تتميز مساهمة التخطيط بحاجتين أساسيتين: الواقعية والمرونة. وتقتضي الواقعية الدمج بين عاملين: العقلانية والحل الوسط؛ فيما تفترض المرونة ان كل خطة هي عبارة عن قاعدة للتغيير؛ اذ ينبغي على التخطيط ان يتسم بالمرونة، وان يقوم بتغيير انماط، وتعديل قرارات وتصورات، وما الى ذلك. وهذا الامر غير ممكن بدون تحديد عاملين أساسيين: أولاً، تحديد أهداف القيادة السياسية؛ وثانياً، تحديد البيئة الاستراتيجية.

وحيث تشتق من هذين العاملين سياسة الامن القومي التي تنتمي الى مستوى الاستراتيجية العليا، فان الخلاصة تقتضي الاعتراف بأن بناء القوة يتطلب نشاطاً يتجاوز النطاق العسكري، وان مشكلات الكمية والنوعية التي غالبـاً ما ينـظر اليها بمنظار عسكري، غالباً ما توجد مفاتيح حلها ومجابهتها خارج هذا النطاق. أي، باختصار، ان تحديد اسلوب صوغ حل هذه المشكلة هو عملية متكاملة بين النخبة السياسية، التي وحدها تملك القدرة على تقرير نوعية الاهداف، وبين المخططين العسكريين، الذين ينبغي عليهم ان يصوغوا مخططات تلائم هذه الاهداف.